



مذكرة تفاهم
بين
بلدية دبي وهيئة الطرق والمواصلات بدبي
في مجال
البنية التحتية الجيومكانية لدبي (Geo Dubai)

إنه في يوم الأحد 18 أغسطس 2019 تم تحرير هذه المذكرة بين كلٍ من:
أولاً: بلدية دبي، وعنوانها: إمارة دبي - الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 042215555، ص.ب: 67 دبي، ويمثلها في التوقيع سعادة / داوود عبدالرحمن الهاجري بصفته مدير عام البلدية. ويشار إليها (بالطرف الأول).

ثانياً: هيئة الطرق والمواصلات بدبي، وعنوانها: إمارة دبي - الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 046051414، ص.ب: 118899 دبي، ويمثلها في التوقيع سعادة المهندس / مطر الطاير بصفته المدير العام ورئيس مجلس المديرين. ويشار إليها (بالطرف الثاني).

التمهيد

إستناداً لأحكام القانون رقم (6) لسنة 2001 بشأن مركز نظم المعلومات الجغرافية ببلدية دبي، الذي إعتد بموجبه المركز كمصدر رسمي ووحيد لجمع البيانات والمعلومات الجغرافية والتفصيلية الرقمية منها والوصفية للإمارة من مختلف الدوائر المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والأشخاص والشركات العاملة في إمارة دبي وتوفير البيانات والمعلومات الجغرافية (وفي حدود الإتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة بين المركز والجهة المنشئة لهذه البيانات والمعلومات) لأية جهة ترغب في الإستفادة منها ، فقد قامت بلدية دبي بإطلاق مشروع **البنية التحتية الجيومكانية لدبي (Geo Dubai)**، والذي يهدف إلى توفير خريطة أساس شاملة وموحدة ومحدثة لإمارة دبي بالإضافة إلى توفير أنظمة جيومكانية لإنشاء وتحديث خرائط التخطيط والعقارات والمباني والطرق وشبكات الخدمات والصور الجوية والخرائط الإحصائية والبيئية ومواقع النشاطات الاقتصادية وغيرها، بحيث يتمكن متخذوا القرار والموظفون والمستثمرون من الوصول إلى الخرائط من **مصدر واحد** بسهولة وسرعة وباستخدام **أحدث التقنيات الجيومكانية**، مما يوفر الوقت والجهد ويساهم في بناء **المدينة الذكية**، حيث تعتبر الخرائط الجيومكانية في غاية الأهمية لتوفير مختلف أنواع الخدمات الذكية وحيث أن هيئة الطرق والمواصلات جهة حكومية أنشأت بموجب القانون رقم 17 لسنة 2005 وتعديلاته والصادر من صاحب السمو حاكم دبي وتتولى مهام تخطيط وتنفيذ متطلبات النقل والطرق والمرور وإنشاء الشبكات المرورية وإدارتها في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وانطلاقاً من حرص الطرفين على إرساء دعائم التعاون الاستراتيجي المشترك بينهما، والاستفادة من الخدمات التي يقدمانها بما يضمن تحقيق التكامل المؤسسي بينهما، وحيث أن أهمية هذه المذكرة تكمن أيضاً في تطوير وتعزيز علاقات التعاون بما يساهم في تنظيم وتنسيق الإجراءات والنظم

القانونية المعمول بها لديهم، وذلك وفق إطار مؤسسي يتفق ولا يتعارض مع التزامات واختصاصات كل منهما، وبما يتواءم مع الخطط الإستراتيجية لكليهما. فقد تلاقى إرادة الطرفين لإبرام مذكرة تفاهم فيما بينهما لتحديد التزاماتهما وفق البنود الآتية:

أولاً: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة ويقرأ معها.

ثانياً: الهدف من المذكرة

تهدف هذه المذكرة إلى زيادة التعاون بين الطرفين في مجال تعزيز وتطوير وتنفيذ البنية التحتية الجيومكانية لدي (Geo Dubai)، وتبادل الخبرات والمعلومات والموارد المتاحة بينهما من أجل العمل على توفير خريطة أساس شاملة وموحدة ومحدثة لدي لاستخدامها كأداة فعالة للتخطيط والتصميم وإدارة المشاريع التنموية والتطويرية.

ثالثاً: التنسيق بالإخطارات والمراسلات

توجه الإشعارات والرسائل الرسمية المتبادلة والمرتبطة بتنفيذ هذه المذكرة خطياً إلى المنسق لدى الطرف الآخر عن طريق تسليمها شخصياً أو إرسالها بالبريد الإلكتروني أو البريد المسجل أو الفاكس، وبيانات المنسقين كالتالي:

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاسم: منى محمد جابر	الاسم: عاطف أحمد كراني
المسمى الوظيفي: مدير قسم الخدمات الجيومكانية	المسمى الوظيفي: مدير قسم نظم المعلومات الجغرافية
الهاتف: 042064795	الهاتف: 042903554
البريد الإلكتروني: mmjaber@dm.gov.ae	البريد الإلكتروني: atif.karrani@rta.ae

رابعاً: الالتزامات المشتركة

يتولى المنسقون المذكورون في الفقرة "ثالثاً" المهام التالية:
أ- عقد اجتماعات تنظيمية بهدف متابعة تطبيق أحكام هذه المذكرة وتقييم الإنجازات والصعوبات التي تعترض الشراكة فيما بينهما، والتوصية بتعديل بنود أو إضافة ملاحق لهذه المذكرة وفقاً لمخرجات الاجتماعات.

ب- إعداد اتفاقية مستوى خدمة بين الطرفين خلال فترة ثلاثة أشهر من توقيع هذه المذكرة، تتضمن تفاصيل التعاون لتوفير وتبادل الخرائط وتكامل الأنظمة الجيومكانية وأسس مشاركتها مع الجهات الأخرى وتقديم خدمات الدعم الفني والخدمات الاستشارية وبناء القدرات والربط الإلكتروني بين الطرفين.

خامساً: إلزامية المذكرة

هذه المذكرة لا تقيّد حق أي من الطرفين في توقيع مذكرات أو اتفاقيات مماثلة مع جهات أخرى.

سادساً: مدة المذكرة

يسري العمل بهذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين، ويستمر العمل بها إلى حين إبرام إتفاقية مستوى الخدمة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند الرابع من هذه المذكرة.

سابعاً: الملكية الفكرية

1. اتفق الطرفان وأقرا بأن كلا منهما لديه حقوق ملكية فكرية خاصة به، بما في ذلك أنشطة أعماله وإجراءاته ولوائحه التنظيمية، وأن هذه الملكية لن تتأثر بما ورد بهذه المذكرة.
2. جميع المعلومات والمواد المقدمة من طرف لآخر، بما في ذلك جميع حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والأسرار التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، مملوكة بشكل حصري للطرف الذي قدمها.
3. يحتفظ الطرفان بجميع حقوق الملكية الفكرية في كافة البيانات والمعلومات المملوكة لجهات عملهما، ولا يسمح لأي منهما بتوزيع المعلومات أو البيانات الخاصة بالطرف الآخر دون الحصول على إذن أو موافقة مسبقة منه.
4. الملكية الفكرية التي يتم تطويرها بموجب البيانات الأصلية المتبادلة بين الطرفين، تعتبر من حقوق الطرف الذي قام بابتكارها وحقوق نشرها محفوظة.

ثامناً: الحفاظ على السرية

- 1- يحافظ الطرفان على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه المذكرة، وكذلك المتبادلة بينهما على أي شكل من الأشكال، ويستمر ذلك الالتزام حتى الانتهاء من العمل بهذه المذكرة وما يتبعها من ملاحق.
- 2- يجوز لكل طرف أن يفصح عن المعلومات والمواد السرية لموظفيه أو مندوبيه المخولين وذلك بغرض الإعداد للمشروعات وتنفيذها وفقاً للضوابط والتعليمات الأمنية المعتمدة لديهما.
- 3- لا يعد من قبيل الإخلال بالحفاظ على السرية الإفصاح عن المعلومات إذا كان ذلك تنفيذاً لأمر قانوني أو قضائي.

تاسعاً: تبادل المعلومات

يجوز للجهات المعنية في كلا الطرفين اطلاع المؤسسات العلمية والبحثية العاملة في المجالات ذات العلاقة على المعلومات المتاحة نشرها حسب القوانين والأنظمة النافذة لدى الطرفين.

عاشراً: المصروفات

في حالة وجود أية مصروفات يتحمل كل طرف من أطراف هذه المذكرة نفقات ومصروفات الخدمة التي يقدمها ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

إحدى عشر: حل النزاعات

في حال نشوء أي خلاف بموجب هذه المذكرة يسعى الطرفان إلى حله ودياً عبر المفاوضات بين الطرفين، وفي حال عدم التوصل إلى حل ودي خلال 30 يوماً من تاريخ نشوء الخلاف يحال الموضوع إلى الإدارات العليا للطرفين للبت فيه بصورة نهائية تحت مظلة دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي.

ثاني عشر: القانون الواجب التطبيق

تخضع هذه المذكرة لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادية والقوانين والتشريعات المعمول بها في إمارة دبي.

ثالث عشر: نسخ المذكرة

حررت هذه المذكرة من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها، وتسري أحكام هذه المذكرة من تاريخ التوقيع عليها.

الطرف الأول:	الطرف الثاني:
سعادة / داوود عبد الرحمن الهاجري مدير عام بلدية دبي	سعادة المهندس / مطر الطاير المدير العام ورئيس مجلس المديرين
التوقيع:	التوقيع:
	
الختم:	الختم:
	